المحددات الاجتماعية لهجرة الكفاءات العلمية

إعداد الباحثة

ليلى ناصر أحمد السعيد

مقدمة:

ما نوضحه في المبحث الأول هو الأسباب المتعلقة بكل من الدول المستقبلة والدول المصدرة؛ حيث تمثل الدول النامية أسباب الدفع من ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في الدول العربية وضعف حجم التمويل المخصص له من جهة أخرى وعدم تهيئة المناخ العلمي الملائم للبحث وتوفير المختبرات، والمكتبات وإقامة مراكز البحث.

بينما تمثل الدول المتقدمة أسباب الجذب فيما يتعلق بنسب الإنفاق على البحث العلمي إلي الناتج القومي الإجمالي فتفيد مقارنة متوسط الإنفاق في العالم العربي بمعدل الإنفاق في دول أجنبية فالعالم العربي يأتي في نهاية القائمة من حيث حجم ما يخصصه من دخله لأغراض البحث والتطوير وهذا ما سنوضحه في المبحث الثاني للفصل.

فأسباب الجذب بالنسبة للدول الغربية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية من المنافع العلمية والاقتصادية وهذا ما سنوضحه في المبحث الثالث للفصل.

فتلك الأسباب كلها تكون من خلال مدارس تفسر أسبابها ونتائجها والمنهج الذي تسير عليه وهذا ما نوضحه في المبحث الرابعة والخامسة للفصل[1].

- العوامل الطاردة للكفاءة :

إن معالجة ظاهرة هجرة الكفاءة العلمية تستدعى دراسة أسباب الهجرة المحلية أي أسباب الهجرة بالنسبة للدولة المصدرة للكفاءة (عوامل الطرد). ثم الأسباب الدولية للهجرة التي ترتبط بمعالجة قرار النظام الاقتصادي الدولي الجديد القادر على إحلال علاقات متكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية، لهذا سنقوم بتحليل الأسباب الداخلية للهجرة.

[1] مروة حسين احمد شاكر، هجرة العقول والكفاءات العربية وأثرها على التنمية مع إشارة خاصة لمصر، قسم الاقتصاد، كلية تجارة، جامعة عين شمس، 2009.

أولاً: المحددات الاقتصادية:

1- أقرت أغلب الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الهجرة أن العوامل الاقتصادية أهم العوامل المسببة لهجرة الكفاءة العلمية من التخصصات النادرة فقد مر المجتمع المصري خلال النصف الثاني من القرن العشرين بهجرات متلاحقة للكفاءة العلمية نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل التي تجعل الكفاءة تأخذ القرار بالهجرة، وتنقسم هذه العوامل، إلى عوامل الدفع push factors وتوجد في منطقة تسمى منطقة الأصل، وتعمل على دفع السكان إلى الهجرة من هذه المنطقة، ومجموعة من عوامل الجذب pull factors، وتوجد في منطقة تسمى منطقة الوصول، وتعمل على جذب السكان إلى هذه المنطقة.

ومن الجدير بالذكر، أن هناك نموذجين حاولا تفسير حدوث الهجرة، كان النموذج الأول لتابينوس[1]، انخفاض الدخل الحقيقي المتوقع في بلد الأصل على عكس كبر الدخل الحقيقي الفعلي في بلد المهاجر إليها، وهذا أمر كافي لحدوث الهجرة، هو أن يكون الدافع المادي للهجرة أكبر الدوافع الاقتصادية للهجرة التي تزداد درجة التفاوت الثقافي والحضاري بصفة عامة بين البلدين.

النموذج الثاني فقدمه كل من جروبل وسكوت [2] وحددا مجموعة من المتغيرات التي تشكل قرار الكفاءة بالهجرة، مثل الدخل الحقيقي المتوقع في البلدين المنشأ والمضيف على التوالي وعدد السنوات التي من المتوقع أن يقضيها الكفاءة في البلدين المنشأ والمضيف على التوالي.

---

[1] نجلاء أنور الاهوانى، هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالمتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري (1967-1980)، ص 8.

نقلا عن:

- tapings, l economic des migration interation,Armand Colin, paris.1974.

[2] نجلاء أنور الاهوانى، مرجع سابق ذكره، ص 8....نقلا عن:

- Crumble,h.g and Scott, a, the brain drain, Wilfred laurier university press, Ottawa.1976.

2- عدم الاستقرار الوظيفي:

ينشأ هذا نتيجة للاختلاف بين التخصص الذي تحمله الكفاءة وبين العمل الذي يقوم بة فعلاً. فالمهندس أو الخبير الزراعي أو الاقتصادي، غالبا ما يوضع في مركز إداري بعيد عن اختصاصه، فيولد هذا شعورا سلبيا لديه تجاه عمله، وقناعة بأن بلدة لا يستطيع تأمين عمل مناسب له فيتجه نحو الهجرة لإشباع تطلعاته العلمية والوظيفية. وتعزى هذه الظاهرة إلى تبعية الاقتصاد العربي بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية نتيجة الاستعمار الذي جعل الأقطار العربية منتجة للمواد الأولية، وسوقاً لمنتجات هذه الدول المصنعة، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو فيها وقلة فرص العمل المنتج لديها.

3- عدم الاستقرار المهني:

قد تحصل الكفاءة على عمل جيد يتناسب مع تخصصه، ولكنة غالباً ما يجد الكثير من المعوقات والصعوبات التي تمنعه من المساهمة في تطوير عملة، حتى ولو كان مهتماً بذلك، بسبب بعض المشكلات كعدم وجود التسهيلات المناسبة أو الفرص المناسبة لذلك، مما يولد في نفسه اضطراب وعدم توازن، لاسيما أنه في الغالب، لا يجد الوسائل الكفيلة للتعبير عن مثل هذه المشكلات في الأقطار العربية.

4- البيروقراطية والروتين :

يتميز الجهاز الإداري في الأقطار العربية عموماً، ببنية تقليدية متخلفة ومتحجرة لهذا أغفل القدرة على إدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه الكفاءة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.أيضا وضعية الجهاز الإداري هذه تجعل كل مسئول فيه يعتقد بأنه الوحيد القادر على اتخاذ القرار الصائب في مختلف الأمور، لهذا تجده يجمع السلطات والصلاحيات بين يديه ويرفض التنازل عن واحدة منها، كما يرفض المشاركة مع الآخرين في اتخاذ القرار ووجود مثل هذا الجهاز يحول دون الاستفادة من الكفاءة ويكن بعيدا كل البعد عن المشاركة في اتخاذ القرار،

5- غياب الأيدلوجية الاقتصادية المنهجية يعنى ببساطة:

1 - عدم قدرة الدولة على التحكم بالأسعار.

2 - عدم وجود حد أدني للدخل.

3 - عدم وجود توزيع عادل للثروة.

4 - عدم وجود خطط تنموية هادفة[1].

ثانياً: المحددات الاجتماعية:

كان للقران الكريم دور ""قل هل يستوي الذين يعملون والذين لا يعلمون"" القران الكريم، وعدم التقدير هو أحد أسباب الدفع للهجرة.

كان للعوامل الاجتماعية دور في "قيمة كل امرئ علمه"، "ليس هناك شيء أعز من العلم، الملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك" (أبو الأسود الدؤلى). "العلم أشرف شيء ناله رجل وبدونه يصبح الإنسان كالبقر. ما أصدق ما قاله روبرت مكنمارا، مدير البنك الدولي، الذي قال في هذا الصدد "إن العقول تشبه القلوب تذهب إلى حيث تلقى التقدير"[2].

1-الافتقار إلى المناخ العلمي:

بعدم توافر مراكز الأبحاث، ولا المختبرات و المراجع الضرورية، المكتبات الغنية بالكتب والمراجع الضرورية والجمعيات العلمية والمهنية، المجلات العلمية الصادرة باللغة العربية فهذا يؤدى إلى" العزلة العلمية " وشعور الكفاءة ببعدها عن التطورات العلمية والنظريات الحديثة.

[1] عطوف محمود ياسين، نزيف الأدمغة " هجرة العقول العربية إلى الدول التكنولوجية، بيروت، دار الأندلس للنشر والطباعة، الطباعة الأولى، 1984.

[2] تيسير عبد الجابر، مصدر السابق، ص 191.

فالمناخ العلمي بنسبة للباحث العلمي يعادل الراتب في أهميته، فالعالم يتجه حيث يلاقى مناخا مناسبا للعلم [1].

3- مشاكل العائدين:

1 - <u>مشكلة التكييف</u>: من طلاب العلم في الخارج، من يتكيف مع ثقافة البلدان التي هاجروا إليها، ومنهم من يجدون صعوبة في التكيف[2].

2 - <u>الإنتاج العلمي الضئيل</u>: فالأرقام تؤكد أن هناك 750عالما منتجا في 13 قطراً عربيا، للعام 1971، أي أن الواحد منهم ينشر مقالات ودراسات وكتب علمية، ومن بين هؤلاء المنتجين نجد أن أكثر من نصفهم (443) عالما هم في مصر، و89 في لبنان، وواحد فقط في سوريا. مع قلة عدد أساتذة الجماعات وبخاصة بالتخصصات العلمية [3].

3 – <u>الحصول على عمل مناسب</u>: حيث إنة لا يتوقف أساسا على المؤهلات العلمية، والفنية، والتخصص فقط بل على اعتبارات أخرى كالانتماء العائلي، والسياسي، ومنهم من يتم تعينه في غير تخصصه، كأن يعمل مهندس زراعي بتعليم اللغة دكتوراه في الطبيعة في تخصص آخر كالتربية، أو مهندس فني في عمل إداري.

4 - <u>انعدام التخطيط العلمي</u>: افتقار الأجهزة العلمية للدراسات والتخطيط والإحصاء لدى مراكز البحوث مع انعدام التخطيط العلمي الصحيح الذي يعتمد على المسح الجيوفيزيائى لمواردها الطبيعية والاجتماعية لطاقاتها البشرية، وعدم الاهتمام بمشكلات المجتمع الاجتماعية فما يخص (الجهل، والفقر، والبطالة) وعدم الحفاظ التام للموارد البيئة الطبيعية من ثروات معدنية دفيئة والطاقات الطبيعية الهائلة من (شمس وماء ورياح وبحر وتربة خصبة).

---

[1] A, b. zahian, the science and technology gap in the Arab- Israeli conflict, Palestine stu- dies, vol, I, no. 3, (spring, 1972), pp. 22, 35-36.

[2] إلياس زين، هجرة الأدمغة العربية، المصدر السابق، ص ص 92-93.

[3] قناة الحياة "، برنامج مستقبل مشرق الحلقة 4 – 7 -1968.

5- <u>الصعوبات والمشاكل المعيشية</u>: كمشكلات الإسكان، أو الموصلات، أو الاتصالات، أو التموين.

6- <u>سياسة العراقيل المقصودة والمماطلات التعويضية</u>: من خلال تخطيطا خفيا مقصودا يستهدف إعاقة التنمية من خلال تنفيذ عناصر داخلية طبقا لأوامر خارجية مدروسة[1].

ثالثاً: المحددات العلمية:

فالمستوى الثقافي لتلك النخبة من الخبراء يجعلها تقف غريبة كل الغرابة عن المستوى الثقافي لعامة أفراد لشعب وبدلا من أن تجد نفسها في مركز القيادة للشعب فإنها تجد نفسها منعزلة في منطقة الغربة: alienation- isolation لوجود فجوة كبيرة بينها وبين عامة أفراد الشعب هذا بحد ذاته يشكل عجزا كاملاً لها عن القيام بدورها، ويدفعها – سيكولوجيا – إلى محاولة الهرب: escape والانسحاب إلى مكان تجد فيه التعبير عن النفس.

2 – انعدام وجود خطة علمية دقيقة للإشراف على البعثات المتخصصة في البلاد الأجنبية وربطها باحتياجات بلادهم وعدم وجود إشراف وتقييم دوري ومتابعة ، بالإضافة لابد من التخلص من احتكارات السلطة لدى البعثات العلمية، وقبضة الحزب الواحد، والطبقة الاجتماعية الواحدة في الوطن.

3 – عدم التوازن بين أعداد الطلاب داخل الجامعات العلمية والجامعات النظرية حيث يتجه الطالب للحصول على شهادة تعتبر بمثابة جواز سفر يصل للطالب وظيفة تعنى راتبا أو انتقالا من طبقة اجتماعية معينة إلى أخرى أفضل دون الاهتمام بخطط التنمية ومستلزماتها واحتياجاتها وهذا يؤدى إلى اختلال التوازن الكامل في العملية التنموية في المجتمع.

---

[1] أنطوان زحلان: ورقة عمل حول المواضيع الخمسة:(بيروت – الأمم المتحدة – المجلس الاجتماعي – اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا – الاجتماع التحضيري الاقليمى الأول الأمم المتحدة العالمي للعلم والتكنولوجيا للتنمية، 19-1977/21 ص (11).

3 – جفاف فرص البحث العلمي إلى جانب الروتين الخالي من نظام الحوافز، وعدم توفير إمكانيات ووسائل البحث العلمي[1] وانفصال البحث العلمي عن العمل التطبيقي، وعدم وجود عقلية تنفيذية واعية تستطيع استيعاب نتائج هذا البحث العلمي والإفادة منه وتقديره.

4 – عدم وجود تخطيط ودراسة شاملة لأولويات البحث العلمي، وعدم وجود سياسة علمية رشيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف المجتمع وأيدلوجيته، في الوقت الذي ترتبط هذه السياسة العلمية بالأشخاص لا بأيدلوجية المجتمع، وبالتالي تصبح هذه السياسة عرض للتغيير المستمر[2].

5– انعدام الحرية الأكاديمية وتجميد البحث العلمي الجاد، وانحسار البحوث العلمية وانكماشها وضحالتها وانعدام الابتكار والارتباط بين خطط التنمية والبحث العلمي[3].

6 – اتجاه معظم البحوث التي لا ترتفع مستواها عن الوسط أو دون الوسط وجدت نحو غايات نفعية كحصول الباحث على درجة ترقية في الجامعة أو زيادة في راتب أو علاوة، ونادر ما تتسم الأبحاث بالمستوى العلمي اللائق الذي يستلزم الخروج من الإطار النظري للموضوع إلى الإطار العملي والتطبيقي وتوسع العينة التي يقوم بإجراء فحصها والعمل على الارتفاع بشأن بحثه ووضعه موضع التطبيق العملي والسعي نحوها.

7– عرقلة كثير من الأمور التي تستدعى سرعة القرار والحلول هذا يقود تلقائيا لحالات الشلل في الإنجاز والإساءة الفادحة لذوى الكفاءة فيجدون أنفسهم في ظروف مليئة بالقيود الإدارية، والتعسف البيروقراطي واحتقار الذات مما يؤدى أوتوماتيكيا إلى دفع ذوى المؤهلات في البحث عن الهجرة كمخرج، لاستعادة كرامة الذات

(1) عصام جانو: (الإعداد العلمي في الوطن العربي) حلب – سورية 4/3/1970 ص (7).
(2) السيد محمد الحسيني، مقال منشور عن هجرة الكفاءات العلمية، الطليعة، المصدر السابق ص 45- 46.
(3) Gregory Henderson- immigration of highly- skilled manpower form the developing countries.

8 – تدنى مستوى النفقات لدى البحث العلمي ومؤسساته:تفيد دراسة شملت ثلاثين جامعة ومركز أبحاث عربية لعدة سنوات أن أهم البنود التي شهدت تراجعاً في ميزانيتها كان على رأسها:

* قطاع دعم البحث في المنطقة.

* قطاع الاشتراك في الدوريات.

* قطاع اقتناء الكتب

* قطاع المشاركات في الندوات والمؤتمرات في الخارج

* قطاع خلق وظائف جديدة للباحثين والمدرسين والعاملين في حقل البحث عموماً.

ومن البديهي أن تراجع الإنفاق على هذه البنود يعني بشكل مباشر تقليص فرص تحسن ظروف الباحثين مما يجعلهم يهجرون أوطانهم، وذلك علي العكس مما حصل في دول اهتمت بتوفير المناخ الملائم لتحسين ظروف الباحثين والعلماء كحالة دول جنوب شرق آسيا بتطوير العلوم والتقنية والنهوض بالبحوث لأغراض التنمية، إقامة مؤسسات متطورة للبحث في مختلف المجالات، وتجهيزها بأحدث المعدات.

مما يهيئ لهم ظروف عمل في ظل سيادة جو مؤسسي مشجع بمستويات دخول تماثل تلك التي يحصل عليها نظراؤهم في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية، مما سهل عودة أعداد كبيرة من تلك الكفاءات التي عملت لفترة طويلة في الخارج إلي دولهم الأصلية، ليلعبوا دوراً رياديا في إدارة المؤسسات المتطورة.

وقد جاء في إحدي الدوريات العلمية الآسيوية[1] "أن هجرة الكفاءات التي كانت تمثل في السابق حالة يرثى لها قد أصبحت بمنزلة احتياطي لثروة نفيسة؛ حيث أدى انتشار المغريات التي تجذب المغتربين من أصحاب الكفاءات في جميع دول جنوب شرق آسيا وبشكل خاص إقامة

[1] محي الدين حامد حسن، هجرة العمالة المؤقتة للخارج، بحث ضمن بحوث مسابقة مديرية القوى العاملة والهجرة، محافظة القاهرة، وزارة القوى العاملة، ديسمبر.

مراكز بحث حديثة ومجهزة ذات مواصفات عالمية وتلقي الدعم المادي السخي إلي جذب العلماء والأساتذة من أبناء تلك الدول من الغرب.

وحتى بالنسبة إلي الصين التي كانت في السابق أقل قدرة على توفير الظروف المناسبة لعودة العلماء، فإن نجاحها في إصلاح برامج التعليم وتطوير التقنية محلياً، قد دفع إلي عودة أعداد كبيرة من المهاجرين.

رابعاً: المحددات السياسية:

1- أسلوب النخبة الحاكمة:

تعتقد النخبة الحاكمة في الأقطار العربية أن من واجب المثقفين والكوادر العليا في تقدير ظروف البلاد الاقتصادية والعسكرية، والتضحية بالقبول بمستوى متواضع من المعيشة، وذلك في سبيل تدعيم جهود التنمية الاقتصادية والدفاع عن الوطن[1].

2- عدم ملائمة الظروف السياسية الداخلية يمثل في:

1 – القهر السياسي والكبت، وأنهم غرباء داخل أوطانهم، غير قادرين على إبداء الرأي فيه، أو رفع أصواتهم

2 – إحساسهم بوجود تناقض بينهم وبين أنظمة الحكم القائمة، وعدم موافقتهم على الخط السياسي الذي تنتجه القيادة السياسية، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي.

3 – عدم الاقتناع بحكام البلاد وأساليبهم في إدارة مقاليد الحكم وقدراتهم السياسية .

4- تعارض بين الأيدلوجيات السائدة في المجتمع وتلك التي يقتنع بها الكفاءات، مع تأثيرهم بتيارات فكرية وأيدلوجية معينة تخالف تلك الطبقات العلمية .

[1] تيسير عبد الجابر، مشكلة هجرة الكفاءات من المشرق العربي، دراسة منشورة، في محمد عمارة وآخرين، ص191، 1989.

5- عدم ثقتهم بالشعارات السائدة في مجتمعاتهم والتي تنادى وتعمل بها سلطات الحكم واقتناعهم بعدم صدقها كديمقراطية مزيفة، وانتخابات فاسدة أو أوضاع اقتصادية متردية، وانتشار التملق والانحراف واستغلال السلطة والكذب. [1]

3- إبعاد الكفاءات العلمية:

في المجتمع؛ حيث إنها تمثل طبقة غير مرغوب فيها لدى السلطات السياسية ليكون منها مستشارون مقربون؛ حيث ينظرون إليهم كالموظفين لا أكثر ولا يتمتعون بأية امتيازات بحكم كونهم مثقفين، فتعطى القيمة فقط للمركز الذي يشغله الكادر.وفى المقابل فئة رجال الأعمال ونجوم السينما والمطربين أكثر تقديراً من قبل الفئات الحاكمة فيولد شعوراً بعدم الاكتراث، والرغبة في الهجرة.

4- انتشار الفساد والرشوة:

تعانى معظم الأقطار العربية من ظاهرة الفساد، والرشوة، وسيطرة العلاقات القبلية والعائلية على العلاقات الموضوعية مما يؤدى إلى تنصيب أشخاص غير أكفاء في المراكز العالية. فاستغلال مناصبهم بشكل يحقق لهم أقصى المنافع العاجلة ضاربين بالقيم العلمية عرض الحائط. فيقلل من احترامها لنفسها وفي معظم الأحوال، لا يكفى القبول بوجود أشخاص غير أكفاء في المراكز العليا، وإنما تضطر الكفاءات إلى تقديم المديح والإطراء لهؤلاء الرؤساء غير الأكفاء، وغالباً ما يكون الإطراء شرطاً لا بد منه ليس فقط للترقية، وإنما لمجرد البقاء في العمل.

5- انعدام الحريات العامة:

إن عدم الاستقرار السياسي واضطراب الأوضاع السياسية وانعدام الحريات ووقوع الكثير من المفكرين والمثقفين ضحية دفاعهم عن الحريات العامة ومطالبتهم بالتغيير،من أجل توفير ظروف أكثر استقراراً وانفتاحاً. كما تساهم القوانين والنظم المقيدة للحريات في تعطيل عمل المفكرين

[2] مجلة العربي: العدد (242) يناير – كايون الثاني 1979، لسنة (21): (شرعية السلطة).

وإبعادهم عن مجالات العمل المنتج.وفى مثل هذه تنعدم المعايير،وتتدنى مكانة الفرد وترخص حياة الإنسان،وتتعايش قمة الإخلاص والولاء للوطن مع قمة الخيانة والتآمر على سلامته، في ظل منطق واحد يفصل بعضها عن بعض شعرة تكاد لا ترُى[1].

6- سيطرة العادات والتقاليد :

تمركز القوة السياسية وأصبح القرار في أيدي مجموعة من ذوى المصالح التي تصل إلى السلطة بواسطة الدبابة وسيطرة الحزب الواحد أو الأسرة الحاكمة مما يؤدى إلى قلة الفرصة إمام الكفاءة.

7- غياب الديمقراطية:

نصا وروحا في المجتمع فالإنسان هو بديهة كبديهة دوران الأرض ولابد من وضع سبل علمية جادة لإقامة حياة ديمقراطية[2].

8- الثورات العربية المتلاحقة في البلاد العربية:

وخروج الحرية الشعبية على الحكام المفسدين من أجل العيش بكرامة أدت بذلك إلى نوع من الصراعات بين كل طرف وآخر كما بثورة 25 يناير. و30 يوليو[3].

عوامل جاذبة للكفاءة

- تمهيد:

تطبق الدول الغربية مقولة " إن العلم لخدمة البشرية وليس له وطن " وتعنى" انتقال العلماء من مكان لآخر؛ حيث يتوافر الإمكانيات المناسبة لاستمرار الأبحاث والاختراعات شيء طبيعي

(1) سلمان محمد سلمان " أزمة البحث العلمي في الوطن العربي " مرجع سابق ص 85.
(2) The Asian student, special edition, essay num- ber(spring semester, 1972), p. s-3.
(3) الدكتور عصام جانو، " الإعداد العلمي في الوطن العربي " (حلب، 2-4-1970)، ص7.

ومنطقي"، لكن في الوقت نفسه من الضروري تواجدهم في بلدهم الأم الذي منحة فرصة الحصول على التعليم وتكن محصلة حاصل للجهد تراكم لسنوات من البحث والتمحيص[1].

1 – عوامل اقتصادية يعتبر العامل الاقتصادي من أشد عوامل الجاذبة للكفاءة :

فهناك ارتفاع ملاحظ لمستوى المعيشة في البلاد المتقدمة عن مثيلاتها في الدول المتخلفة، وازدياد ملموس في طلب الكفاءات العلمية المؤهلة تأهيلا علميا إلى جانب تتوافر فرص العمل المنتج والحياة المستقرة، نظرة مقارنة ووجود الفوارق الهائلة في جدول الأجور التي تصل إلى خمسة أو ثمانية أضعاف بالإضافة إلى كافة شروط العمل الجيد من علاوات، أجازات, تأمينات. عناية طبية ونظام عادل فيه فرص متكافئة[2].

2 – توفر الفرص العادلة والمتكافئة للبحث العلمي والعمل المنتج:

فكل كفاءة علمية لدية فكرة بحثية لابد من توافر لها الفرصة العادلة للنهوض ففي الدول التكنولوجية المتقدمة وتقوم بمسئولية البحث العلمي من تكاليف مالية وليس على الباحث أي متطلبات مالية على العكس في مجتمع المصري فالباحث العلمي يتكفل بكل المصروفات التي يحتويها البحث العلمي مما يجعل هدف البحث العلمي قليل لدى أصحاب الشهادات الجامعية نتيجة لمتطلباته المالية وكل ذلك يؤثر على العملية التنموية والنهوض بالمجتمع[3].

3– وجود المجالات المتعددة لتحقيق الذات والاستقرار المهني:

ففي الدول المتقدمة تقوم على تهيئة المجتمع لديها لتشمل كل مجالات الإبداع الذاتي والعمل الحر إلى جانب الاستقرار النفسي فبهذا يستقر الإنتاج اليومي لكل كفاءة داخل المجتمع المتقدم[4].

---

(1) محمد عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 55.

(2) يوجد في مدينة مونتريال بكندا (36) منظمة صهيونية يهودية، وأين العرب؟؟

(3) صلاح الدين الشريف، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(4) Steven deliver, " why did daedal us leave" scientist, no, 133, 30, June, 1961.

4- توافر الأموال الضخمة المخصصة الأبحاث العلمية:

ووفقا لإحصاءات الدولية ، تتسع الفجوة في مجال الإنفاق على البحث العلمي بين مصر والدول العالم بشكل مخيف؛ حيث تنفق على البحث العلمي في مصر عام 2009 0.21% من الناتج المحلى، في حين بلغت النسبة في نفس العالم في دولة الكيان الصهيوني والبرازيل وبالجهاز المركزي للتنظيم والادارة في مصر 80% ميزانية البحث العلمي تنفق على باب خاص برواتب العاملين والموظفين في قطاع البحث ، فيما خصصت أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا 394.29 % مليون جنية من موازنة الدولة

والناظر إلى واقع التمويل للبحث العلمي نجد أنه يختلف كثيرا عن المعدل العالمي للإنفاق في البحث العلمي حيث تشير نهال قاسم في تقريرها أن القطاع الحكومي يعد الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية، حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنه بـ 3 % للقطاع الخاص على عكس الدول المتقدمة كالكيان الصهيوني واليابان ما بين 70 % ، 52% .

5- التشريعات والقوانين المشجعة للهجرة:

سارعت الدول المتقدمة من وضع قوانين مشجعة لاستقطابها، فكانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي عدلت قوانينها لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الخبراء والمتخصصين، وجاء بعدها كندا استراليا وأوروبا الغربية، وقد عطلت القوانين الجديدة الأولوية لحملة الشهادات الجامعية المؤهلات الفنية والعلمية، وهكذا فقد حلت القوانين الجديدة فكان نظام الكوتا القديم الذي يخصص لكل دولة عددا من المهاجرين[1].

6- السفر للدراسة والتخصص والتدريب:

[1] Robert, g, mires' brain drains and brain gains', international development review, December, 1967, p.6.

نتيجة لسيادة الطابع النظري الذي يطبع على المؤسسات التعليمية في المجتمع، وانعدام جدواها العملي بعد التخرج، دفع الكثير من الكفاءات المؤهلة على شهادة جامعية للانجذاب نحو الدول المتقدمة، نظرا لما تزخر به الجامعات الأوربية من تخصصات مذهلة ومختبرات حديثة وتدريبات ميدانية، فقد جذبت إليها الطاقات فكانت عاملا حاسما يجذب رأس المال البشرى نحو التنمية، وإدراك المهاجرون أن الهجرة ليست دوما خطوة سلبية فقد يكون عنصرا إيجابي إذا قدرت له الظروف أن يعود لخدمة وطنه ويعمل في ميدان تخصصه كما تفعل دول شرق أسيا.

7– قيام مؤسسات دولية لتشجيع هجرة الكفاءة العلمية:

برزت في كل من أوروبا والولايات المتحدة عشرات المؤسسات والجمعيات غايتها استقطاب العقول والأدمغة، منها

– مؤسسة خدمات العمل الدولية ومركزها في الولايات المتحدة.

– مؤسسة جامعة الأمم المتحدة ومركزها في طوكيو.

ومؤسسات فورد، وكار ينجى، وجنرال موتورز، تستخدم هذه الهيئات وسيلة بارعة هي منح الدراسية والبعثات وتعطى القروض والإعانات التشجيعية، وبعضها يسعى لتأمين العمل لذوى الخبرات في أمريكا أو فيزا للدخول.